ويدعو رأي آخر الى قراءة الواقع. وتعني قراءة الواقع أخذه بعين الاعتبار في اطار الرؤية الوطنية. واذا ما حددنا الواقع فاننا نجتهد في هذا المجال ولا نقرره.

وتشكل مرحلة تدخل الدول الأوروبية في شؤون الحكم العثماني في فلسطين وبروز الدور البريطاني في مرحلة التدخل هذه محطة تاريخية في تشكيل هوية السياسة التعليمية الفلسطينية[٤٢]. وتأتي احداث ١٩٤٨ لتشكل محطة أخرى ذات أهمية بالغة في تشكيل الوعي التعليمي بين الفلسطينيين. فقد حولت هذه الأحداث قسماً كبيراً منهم إلى لاجئين بدرجات واشكال مختلفة فاختلفت وسيلتهم للعيش من الالتصاق بالأرض قبل عام ١٩٤٨ إلى الالتصاق بالحرف والكتاب والمهنة بعد هذا التاريخ. وأصبح التكيف مع السوق العربي غرضاً يسعى اليه الفلسطيني ان بقي في العالم العربي او التكيف مع أوضاع الأماكن الأخرى التي يتواجد فيها. وقد شكل هذا التحول المعيشي والحياتي نمطاً تعليمياً بقي ملتصقاً بالمزاج التعليمي الفلسطيني. ولكن عوامل التطور الجديدة بعد عام ١٩٦٧، وبروز الثراء البترولي العربي، وظهور الأزمة الاقتصادية في الغرب، بعد ذلك، خلق وضعاً غير مريح للفلسطينيين من الأرض المحتلة في سوق العمل العربي بسبب منافسة الغربيين والقادمين من جنوب شرق آسيا لهم في هذا السوق. وتخلف وضعهم كذلك لتخلف التعليم الفلسطيني داخل الأرض المحتلة.

ان هذا الوضع الفلسطيني داخل الأرض المحتلة يشكل عبئاً وطنياً وتنموياً. واذا ما اريد لمجلس التعليم العالي ان يقوم بمهمة التخطيط، وفي الحدود الممكنة تحت الاحتلال، يجدر بنا تعريف هذه المهمة. ونقترح التعريف التالي:

«بما ان على نظام التعليم في الأرض المحتلة الاستجابة للحاجات المحلية، وعليه الاستجابة كذلك الى التقليد القاضي بأن يغطي المؤهلون من الفلسطينيين من الأرض المحتلة جزءاً من حاجة الاقتصاد العربي، فان مجلس التعليم العالي مدعو لتحديد نسبة الإسهام هذه في الواقع الاقتصادي للبلد والمعطيات البشرية والتعليمية، والعمل بالتعاون مع الجهات المسؤولة عن التنمية على تخفيض هذه النسبة بشكل متواتر تبعاً لتوافر فرص عمل أكثر في الأرض المحتلة، خدمة لغرض الصمود بابقاء الإنسان فوق الأرض. وعلى مجلس التعليم العالي أخذ حاجة السوق المحلية وتطورها كأساس، وعليه إعادة بناء نظام التعليم في مراحله المختلفة على أسس من هذا الواقع وهذا التوجيه».

ان المسؤولية كبيرة. ومثل هذه المسؤولية تحتاج الى اعادة النظر في عمل المجلس وأسلوبه وكذلك في أهدافه. وهذا يستدعي دعم المجلس بالخبرات التي يحتاج اليها هذا العمل.

وما دمنا في مجال التعليم نجيز لأنفسنا التطرق للثقافة، والثقافة بالنسبة للفلسطينيين تحت الاحتلال مسألة مصير، فهويتهم مهددة، والمحافظة على هذه الهوية أمر أساسي في التحرك والنضال الوطني. لذلك فان المحافظة على الثقافة الوطنية وتنميتها أمر في غاية الأهمية. وكنا، في مجال بحثنا لقضايا الانتاج، قد نبهنا الى ضرورة المحافظة على أسلوب حياتنا وتطويره وتطوير العلاقة العضوية بين الانتاج والثقافة والتعليم. وباختصار بين الانتاج والهوية الوطنية. وتخدم هذه المحافظة هدفاً سياسياً كما تخدم هدفاً ثقافياً وانتاجياً.